التعارض الدلالي في البنية التركيبية

ـ كتاب مصباح الأنوار في حلِّ مشكلات الأخبار لعبد الله شبر مثالاً ـ

إعداد

أ. م. د. جاسم صادق غالب هاشم الموسوي

جامعة البصرة ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية

البريد الالكتروني: gassim.ghalib@uobasrah.edu.iq

رقم النقال ٠٧٧٠٢٧٦١٦١٥

الكلمات المفتاحية :

التعارض الدلالي ، البنية التركيبية ، مصباح الأنوار

١٤٤٣ هـ ٢٠٢١م

الملخص

تشتمل البنية التركيبية في الأحاديث المجموعة في كتاب مصباح الأنوار في حلِّ مشكلات الأخبار لعبد الله شبر على دلالات متعارضة ، تقع تحت التقابل والتمانع والتعادل ، فحاولتُ أنْ أبيّنَ ذلك في ثلاثة مباحث ، سبقتها مقدمة وتمهيد أوضحتُ فيه مصطلحات العنوان ، وأما المباحثُ ، فقد اشتغلتُ في الأول على التعارض في الدلالة المطابقية. وخصّصتُ الثاني ببيان التعارض في الدلالة الإلتزامية. و جعلتُ الثالث لظهور التعارض في الدلالة التضمنية، ثم ختمت الدراسة بالنتائج ، وقائمة المصادر والمراجع .

A Semantic Contradiction in the Linguistic Structure: Musbah al-Anwar Book, written by Abdullah Shubbar: A Model

ABSTRACT

The linguistic structure of a narration stated in Musbah al-Anwar Book, written by Abdullah Shubbar, involves contradicted references placed under correspondence, inconsistency and equivalence. This study has endeavored to clarifying this in three sections, preceded by introduction and preamble seeking to disclose the title terminology. As to sections, the first works on inconsistency in correspondence semantics, the second on inconsistency in punctual semantics, and third is devoted to an advent of inconsistency in implied semantics. The study has concluded with results and a list of references.

Prepared by:
Asst. Prof. Dr. Jasim Sadiq G. Hashim al-Musawi
Dept. of Arabic Language, College of Arts, Basra University

Key words: Semantic inconsistency, linguistic structure, Musbah al-Anwar

Email: gassim.ghalib@uobasrah.edu.iq
Mobile: 07702761615

2021 A.D. 1443A.H

المقدَّمة

أودعتْ العربية في وحداتها اللغوية قواعدَ خاصة وأصولاً متميزة ، فأفضت ألفاظها إلى إيجاد دلالاتٍ تقع بينها علاقاتُ التقابلِ والتعادلِ والتمانع ، واخُتزِلتْ بمجموعها في مصطلح التعارض ، الذي يدخل في بناء الدلالة المتعدّدة للتركيب الواحد.

ولما كان الدال يتكئ على مدلوله في إنجاز الفهم ، كانت هذه العلاقات أثرًا في تشكيل التعارض الدلالي في بنية التركيب .

وهذا البحث يمثّل دراسة للتعارض في البنية التركيبية ، ولهذه العلاقة ثلاثة أقسام ، فأمّا أنْ يدلَّ اللفظ على تمام مدلوله ، وأمّا أنْ يدلَّ على جزءٍ معناه ، وأمّا أنْ يدلَّ على مدلولٍ خارج مدلوله ، بلازم يدلُّ عليه يوجب الانتقال الذهني ، وبسبب هذه الأقسام تألفت الدراسة من ثلاثة مباحث ، سبقها تمهيدٌ اتضحت فيه مصطلحاتُ العنوان ، وتلتها نتائجُ البحث وقائمةُ المصادر .

بيّنتُ في المبحث الأول التعارضَ في دلالة التركيب على تمامِ معناه ، وهو المسمى بالدلالة المطابقية ، وأوضحتُ في المبحث الثاني التعارضَ الدلالي في الدلالة على مدلول خارج ما وُضِعَ له اللفظُ ، وهو المسمى بالدلالة الالتزامية ، ثُمَّ جاء المبحث الثالث لبيان التعارض في دلالة اللفظ على جزءِ معناه ، وهذا ما يطلق عليه الدلالة التضمنية .

والدراسة في المباحث الثلاثة اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وسعت إلى بيان العلاقات القائمة بين مكونات التعارض الدلالي (التقابل والتمانع والتعادل)، واكتشاف أوجه الاختلاف بينها في المباحث الثلاثة ، بعد ذكر الحديث الوارد ، ووصف التعارض ضمنًا في عملية التحليل ، فلم يكتفِ الباحثُ بذكر ما أورده عبد الله شبر في مصباح الأنوار في حلِّ مشكلات الأخبار فقط .

وكتاب (مصباحُ الأنوار في حلِّ مشكلات الأخبار) ، مؤلَف من جزئين لعبد الله شبر المولود في مدينة النجف إحدى مدن العراق سنة ١١٩٢هـ ، والمتوفى في مدينة بغداد سنة ١٢٤٢هـ ، جمع فيه المؤلّفُ الأحاديثَ الواردةَ عن النبي وأهل بيته، مما رأى فيها تعارضًا دلاليًّا في ضمن علاقة التقابل والتمانع والتعادل ، ومن ثَمَّ فإن الباحث تعامل معها تعاملًا لغويًّا، والدلالةُ المنظورُ إليها في هذا البحث دلالةٌ تركيبيةٌ لا دلالة الألفاظ المفردة ، مع أن الباحث قد يستعين بدلالة الألفاظ الواردة إذا وجد فيها منفذًا للوصول إلى دلالة التركيب ، فالأحاديث الواردة هي أولًا وآخرًا مجموعة من النصوص اللغوية ، بلغ عددها ثلاثمائة وستة وخمسين حديثًا ، منها

خمسة وثمانون حديثًا في الجزء الأول، ومئتان وواحد وسبعون حديثًا في الجزء الثاني ، ولكل جزء تعداد خاص من الأحاديث ، وقد طُبِعَ الكتابُ عدة طبعات اعتمدتْ الدراسةُ طبعة مؤسسة النور للمطبوعات بتحقيق وتعليق علي محمد علي حسين ، في طبعتها الثانية ، في بيروت عاصمة لبنان سنة ١٤٠٢هـ الموافقة عام ١٩٨٧م .

التمهيد

تُفتتَحُ المعرفةُ بالمباني التصورية الأولى التي تتمثل في مكونات العنوان، وعنوانُ هذه الدراسة ، يشتمل على مجموعةٍ من المباني المحتاجة إلى مزيد توضيح، لتحديد محل الإشتغال ، ويمكن بيانُ ذلك على النحو الآتي :

- التعارض

يرجع لفظ (التعارض) إلى الجذر اللغوي (ع رض) ، و((العين والراء و الضاد بناء تكثر فروعه ، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصلٍ واحدٍ ، وهو العرض الذي يخالف الطول))[١] ، والأمرُ لا يتعلقُ بالطول والعرض ، بل المعنى الذي يحمل في طياتهِ المقابلةَ التي تقع في المخالفة، فيقال:((عارض الشيء بالشيء معارضة: قابله ، وعارضت كتابي بكتابه ، أي قابلته))[٢] ، ويقال أيضًا:((عرض الشيء يعرض واعترض : انتصب ومنع وصار عارضًا كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق تمنع السالكين سلوكها))[٣] ، وهنا أخذ الممانعة ، وقد أورد ابن منظور معنى ثالثًا يدخل في ضمن (التعارض) وهو المماثلة ؛ فقال :((عارضته بمثل ما صنع أي أتيت إليه بمثل ما أتى وفعلت مثل ما فعل))[٤].

إنّ صيغة (التعارض) على زِنة (التفاعل)، وصيغة (تفاعل) تدل على المطاوعة ، وأصل المطاوعة قبول الأثر[٥]، وتقتضي المطاوعة أن تكونَ هناك مشاركةٌ بين طرفين ، فلا يمكنُ تصورُ وقوعِ المطاوعة من طرفٍ واحد ، ومن أجل ذلك قيل إنّ من معاني تفاعل المشاركة[٦] ، ومعنى المطاوعة والمشاركة يقتضي ما يأتي :

١- أن يكون أحدُ الطرفين في عرض الآخر ، أي يقابله ، وهذا ما يمكن تسميتُه بالتقابل ، فالطرفُ الأولُ يقابل – أي يعارض – الطرف الثاني .

٢- أن يكون أحدُ الطرفين قد منع حالَ الآخر ، فاقتضى ذلك صدورَ الفعلِ من الطرف الأول وهو الفاعل ، ولولا هذا المنعُ ، لم يكن لصدور الفعل المعارض - الممانع - مرجحٌ ، وهذا ما يمكن تسميتُه بالتمانع .

٣- لا بدَّ لفعل المطاوعة في صيغة (تفاعل) من أن يكونَ موافقًا ، أو متعادلًا بين الطرفين ، إذ إن هناك فعلًا قد صدر من أحد الطرفين ، فجاء الفعل الثاني متعادلًا للفعل الأول ، وهذا ما يمكن تسميته بالتعادل .

ولأجل ما تقدم ، حملتْ معاني(التعارض) في المعجم العربي التقابلَ والتمانعَ والتعادلَ .

- الدلالة

يرجع لفظ (الدلالة) إلى الجذر(د ل ل)الذي يدلّ على معنى الإهتداء ، فـ((دلّ على الطريق ... وأدللت الطريق : اهتديت إليه))[٧]، ويستعمل بمعنى المعرفة، فيقال : ((دللت بهذا الطريق دلالة : عرفته))[٨].

والدلالة في الاصطلاح هي ((أنْ يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر))[٩] . وعلى هذا المعنى بُني الكلامُ، فهو يقوم بأشياء ثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم[١٠] .

- البنية

ذكر ابن منظور أنّ البنية هي الهيئة ((يقال بنية ، وهي مثل رشوة ورشا فإنّ البنية الهيئة التي بُنِيَ عليها مثل المشية والركبة))[١١]. ولها معنى آخر ، وهو الشيء المبني ((البنية بالضم والكسر ما بنيته))[١٢].

- التركيب

التركيب مصدر فعله (ركّب) المزيد بالتضعيف ، و ((ركب الشيء : وضع بعضه على بعض))[١٣] ، والتركيب كالترتيب من غير أن يكون لبعض أجزائه تقدمٌ أو تأخر، مع إرادة الجمع بين أفراد مكوناته أيضًا[١٤] ، فهو مرادفٌ للتأليف ؛ إذ يؤلِف بين الأشياء المتعدّدة؛ ليُطلق عليها اسمٌ واحد[١٥]. ويقال أيضًا ((ركب الشيء

في غيره : ضم أجزاءه المتفرقة ورتبها وربط بعضها ببعض للحصول على وحدة متكاملة))[١٦]. وبهذا فلفظ (التركيب) يحمل في طياته الجمعَ والتأليفَ والترتيبَ ؛ لذا قد تكون الكلمة تركيبًا؛ لأنّها مركبةٌ من حروفٍ تؤدي الدلالةَ الوضعية. وتكون الجملة تركيبًا؛ لأنّها مؤلفةٌ من عدة ألفاظ مفيدةُ الدلالة ، وتكون مجموعةُ الجملِ المرتبةِ فيما بينها تركيبًا ؛ لأنّها جُمعتْ، وأُلفت ، ورُتِبتْ للدلالة على مراد المتكلم . والمرادُ في هذه الدراسة الشكلُ الأخيرُ من معنى التركيب.

- التعارض الدلالي في البنية التركيبية

ويمكن أنْ نستلهم من الدلالات المفردة لكلمات العنوان(التعارض والدلالة والبنية والتركيب) دلالةً مركبةً عامة ، تعدّ تعريفًا لماهية العنوان ، وهي : التعارض هو معنى عام يشمل العلاقات الدلالية الثلاثة (التقابل والتمانع والتعادل)العارضة على الدلالة المطابقية والالتزامية والتضمنية في مجموع الجمل المكوّنة للنص الحديثي في كتاب مصباح الأنوار في حلِّ مشكلات الأخبار لعبد الله شبر.

المبحث الأول : التعارض في الدلالة التطابقية

إعتنى الواضع بالعلاقة القائمة بين الدال والمدلول ، فعمل على أن يكون اللفظ (مطابقًا) للمعنى ، فسميت الدلالة المتكونة بفعل إرادة تمام المعنى الموضوع بالدلالة المطابقية ، وهي من قولهم ((طابق النعلُ النعلَ))[١٧] ؛ لأنّ اللفظ في أصل الوضع موافق لتمام المعنى . ولما كان الوضع لغويًّا وشرعيًّا وعرفيًّا* ، فإن المقصود هنا الوضع اللغوي لا الشرعي ولا العرفي ، و بناءً على ما تقدم ، فإن الدلالة سُميتْ مطابقية؛ لمطابقة الفهم فيها للوضع اللغوي ، وقد فُهِمَ منه المعنى بتمامه [١٨] ، وهي جزءٌ من التركيب اللغوي مما يستدل به للوصول إلى مراد المتكلمين ، بل هي العلة الفاعلة في ذلك ؛ فإ((الألفاظ لم تقصد لذواتها وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم))[١٩]الذي يتعدد على وفق المعاني المطروحة والمتطابقة مع الإرادة ، دون أفضلية إحدى الدلالات التطابقية على الأخرى، فالتطابق هنا من ((أطبق الناس على كذا ، كأن أقوالهم تساوت حتى لو خير أحدهما طبقاً للآخر لصلح))[٢٠] ، وهذا التعادل والتساوي في الدلالة قيل عنه دلالة تطابقية ، وسببه التقارب بين الشيئين ، فشُبهتْ بمشي المقيد ، فرجلاه تقعانِ متقاربتين في المشي[٢١] .

إنّ فهم بنية اللغة ، وتناول دلالاتها على هذا النحو، له ما يبرره في النظام اللغوي ، فالاستعمال اللغوي على وفق سياق ما ، قد يؤدي إلى التعارض الدلالي في البنية التركيبية الواحدة ، ولعلنا إذا أردنا استكناه هذا الأمر، يمكن أنْ نجدَه قد تولد

بسبب السياقات الثقافية المتعددة ، ولما كان البحث متوجهًا صوب بيان التعارض الدلالي، فإنه يعرض عن الكلام في هذه السياقات ، ويمكن أن تُبحَث في دراسة خاصة تحت عنوان سياقات التعارض الدلالي .

وجملة القول في هذا الأمر أن ((دلالة أي لفظ على معناه المحدد له ترتبط فيما يوحيه هذا اللفظ في الأذهان من انصراف وتبادر إلى مشخصاته الخارجية ... بحيث يكسبه هذا دلالته عند التطبيق الخارجي الذي لا يلتبس بمفهوم آخر في الإدراك حتى يعودَ رمزًا له أو علامة تشير إليه))[٢٢].

في الحديث ((عُقُولُ النِّسَاءِ** فِي جمَالِهِنَّ وَجَمَالُ الرِّجَالِ فِي عُقُولِهِمْ))[٢٣] جاء التعارض الدلالي فيه بوساطة تشابك الألفاظ، وإنتاج دلالتها مبني على رؤية إنتاجية جمعت بين التعادل والتقابل ، فالدلالة فيه تقع على امتداد البيئة اللغوية المكونة لعناصر التركيب ، ويمكن بيان التعارض في هذا التركيب على النحو الآتي[٢٤] :

أولًا : أن يكون في هذا التركيب استفهام انكاري أُضمِرتْ أدواتُه، ومن ثَمَّ تكون دلالة الحديث : أتظنون أنَّ عقولَ النساءِ في جمالهن ؟ ، وتميلون بسبب ذلك إلى المرأة الحسناء ، ولا تسألون عن العقل الذي هو مقدَّمٌ في مقامات الإنسانية ، مع أنَّ العقل والجمال منفكان أحدهما عن الآخر ، فلا ينبغي الإلتفات إلى الجمال دون العقل ، بل الغرض الأهم هو العقل بالأصالة ، والجمال بالتبع .

ثانيًا : يقابل الدلالة في أعلاه ، دلالات متعددّة هي :

١- أنَّ الطلبَ المتحقّق في النساء هو الجمال ، لا العقل ؛ لأنَّ الجمالَ يغني عن العقل في النساء ، وهو عِوضٌ عنه، فلا ينبغي أن يُطلَبَ فيهن ما يُطلبُ من العقلاء من تدبيرٍ ورأي و نحو ذلك .

٢- أنَّ العقلَ في النساء ملازمٌ للجمال فيهنّ ، بحسب الغالب في أمرهنّ ، فالجمالُ والحسنُ في الفعل والخَلْق، فـ((الجمال ، مصدر الجميل ، والفعل جمُل .الجمال الحسن يكون في الفعل والخَلْق))[٢٥] .

٣- أنَّ العلاقةَ بين الجمال والعقل مخفيةٌ عند النساء ؛ لأنَّ العقلَ مخفيٌ في جمالهنّ ؛ لأنَّ جمالهنّ ظاهر للناس ومنظور إلى العقلاء ، فكأنَّ الجمالَ قد سَترَ العقلَ وأخفاه ، والقولُ في الرجال على عكس ذلك ، فقد أخفى العقلُ جمالَهم وسَترَه .

٤- أنَّ خفاءَ العقل أو ضعفَه يجبرُه جمالُ النساء ، فذاتُ الجمال منهنّ ترغب فيها النفوسُ وتميلُ إليها ، وتُقبِل عليها الناسِ، ويُرتضَى العقلُ فيها وإنْ كان ضعيفًا ، فإنَّ زيادة الجمال تجبره . وإنَّ غير ذات الجمال لا ترغب فيها النفوسُ وإن كمُل العقل فيها ، فكأنّ عقل الأولى والثانية كائن في جمالهنّ والجمال بين يديه ويقوده .

بقي أنْ نعلمَ أنَّ التعارضَ في الدلالة التطابقية قد يقع في مستويات متعددة ، يأتي الكلام عنها في ضمن بيان الدلالة ، ففي الحديث ((مَنْ عَرفَ الحقَ لم يعبد الحق))[٢٦] ورد التعارض الدلالي على وفق الاستعمال ، فقد شغلت الدلالة مساحة واسعة، إذ رسم هذا التركيب سياقًا داخليًا تشكلت معه علاقات الدلالة ، بفعل مركباته الحاملة لها ، فتعددت قراءاته على وفق تعدد الاستعمال في (عبد) و(الحق) و(يعبد المبني للمجهول أو المعلوم) و(من) ، وعلى النحو الآتي[٢٧] :

أ- أنْ يكون المعنى مَن عَرفَ الحق لم يجحد الحق ، فـ (يعبد) هنا بمعنى يجحد ، إذ أداء هذه الدلالة سمحت بها المعجمات اللغوية ؛ فقد تأتي (العبادة) بمعنى الجحود والانكار[٢٨] .

ب- في حدود هذا التركيب اللغوي ومميزات بنياته ، يرسم لنا الفعل (يعبد) بعدًا دلاليًا آخر ، فالفعل (يعبد) يحرك بالتشديد (يعبّد)، ليدل على معنى (يذلل)، فيقال : ((تعبّدَ فلانٌ فلاناً ، إذا حيره كالعبد له وإن كان حُرّاً))[٢٩]، والعبادة هنا بمعنى الطاعة والتذلل ، ودلالةُ التركيب بناءً ما تقدم تكون بأن مَن عَرفَ الحقَ لن يستخفَ بأوامره ونواهيه ، فلا يُذلل الحق .

ج- تتوافق دلالة ثالثة لهذا التركيب من البناء للمجهول للفعل (يعبد) ، فيكون جهد المعرفة منصبًا على حقائق الأشياء ؛ بسبب البناء للمجهول ، فمَن عَرفَ حقائقَ الموجودات الإمكانية عَلِمَ أنَّها شؤونُ الحقِ ، والإحاطةُ بهذه الحقائق تقود إلى اليقين، بأن أداء حق العبادة على الوجه الأكمل غير ممكن .

د- سيرًا نحو كشف عمق الدلالة المكنونة في هذا التركيب ، تتضح دلالتان متقاربتان للفعل(عرف) هما :

١- إنّ (عرف) هنا تأتي للدلالة على المعرفة الحقة ، والتي لا يشوبها نقصٌ وجهلٌ وغفلةٌ ، فيتجلى بهذه المعرفة أنَّ اللهَ أولُ الحقائقِ وآخرُها وظاهرُها وباطنُها ، فينكشف عندئذٍ أنَّ العبادة له سبحانه وتعالى ، بشكل يخرج عن حدود المادة والطبيعة ، أمرٌ غيرُ ممكن .

٢- إنَّ (عرف) هنا تأتي للدلالة على باب الأولوية ، فمن لم يعرِفْ آياتِ الحق في عالم الإمكان على الوجه الأتم ، أنَّى له معرفةُ خالقِها وبارئها ؟ ، وكيف له أنْ يحققَ العبوديةَ التي هي فرعُ المعرفة ؟ . فمن لم يعرِفْ الآياتِ ، من باب أولى لم يعرِفْ ذا الآيات .

٣- أنْ تكونَ دلالةُ التركيبِ مبنيةً على تضْعيف الماضي ، وبناء المضارع للمجهول، فيأخذ دلالةَ معرفةِ حقائقِ الأشياء المتكررة ، وتتكرر المعرفةُ ؛ نتيجة لذلك ، ومعرفةُ هذه الحقائق غيرُ مسبوقةٍ لأحد، سوى الحق ، كأنَّ فعلَ العبادة متحققٌ لكن لمعبود غير معروف على وجه جلاله وجماله .

هـ - في هذا التركيب يظهرُ لنا عنصرُ (الحق) بمظاهرَ عدة ؛ ليسوِّغَ لنا وجوه الدلالة المبسوطة فيه ، نبسطها على الوجه الآتي :

- إنَّ المراد بالحق هو الحقُ الواجبُ للمؤمنين ، ولم (يعبّد) بالتشديد هو بناء للمعلوم، فتكون الدلالةُ من عرِف الواجب عليه لم يذللْ ذلك الحق الواجب عليه فيكون (يعبد) بمعنى يذلل على الوجه الذي ذكرناه في الفقرة الثانية .

- المراد بالحق الوارد هنا هو الحقُ الثابتُ الذي لا يتغير ، وهو المتحقق في غيره تعالى ؛ إذ إنَّ الكنه الالهي لا يمكن أن يوصفَ بأنّه ثابتٌ ؛ لأنَّ الكنه لا يمكن أن يُعرف ، وإنّما تتحققُ المعرفةُ به بوساطة الصفات والأسماء والأفعال ، ومِن ثَمَّ إرساله للحجج والآيات ونحو ذلك ، مما لا تجوز أن يقعَ محلًا للعبادة ، ومن عبد الحق الثابت لم يكن ليعبدَ الله .

في الحديث الوارد ((لَمَّا خَلَقَ اللَّه تعالى الْعَقْلَ اسْتَنْطَقَه، ثُمَّ قَالَ لَه: أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ. ثُمَّ قَالَ لَه أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: وعِزَّتِي وجَلَالِي، مَا خَلَقْتُ خَلْقاً هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، ولَا أَكْمَلْتُكَ إِلَّا فِيمَنْ أُحِبُّ، أَمَا إِنِّي إِيَّاكَ آمُرُ وإِيَّاكَ أَنْهَى، وإِيَّاكَ أُعَاقِبُ وإِيَّاكَ أُثِيبُ))[٣٠]. يرد سؤالٌ مفاده : كيف يمكن استنطاقُ ما لا يَنْطق ؟ .في مقام الإجابة يمكن القولُ إنّ التعارض الدلالي المنتَج في التركيب يَنتظمُ من دلالة الفعل (استنطق) ، فيقال : نطق ينطق نطقا تكلَّم[٣١]، والنطقُ – بحسب الزبيدي – يُعبِّر عن المعنى ، فالكلام إنَّما يكون بصوتٍ ، ولا يُقال للصوت نطقٌ حتى يكونَ هناك صوتٌ وحروفٌ ، تعرف بها المعاني[٣٢] ، لذا فإنَّ صوتَ كل شيءٍ وكلامَه هو منطقُه ونطقُه[٣٣] ، لذا قيل : ((قد أنطقه الله واستنطقه أي كلَّمه وناطقَهُ))[٣٤].
وصيغة (استنطق) على زنة (اسْتَفْعل) ، التي تأتي للدلالة على معانٍ متعددة ، منها المطاوعة والطلب [٣٥].

فالمطاوعةُ في اللغة من طاع بمعنى وافق[٣٦] ، وفي الاصطلاح ((أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل))[٣٧] وهذا يعني ((التأثير وقبول الأثر ... فالمطاوعة حقيقة هي المفعول به الذي صار فاعلا))[٣٨]، فيتجلى مما تقدم أنَّ الأثرَ والتأثيرَ لا يتحقق إلا ممن وُجِدَ فيه الاستعدادُ لذلك؛ ليصيره فاعلًا بعد أن كان مفعولًا .

وأمَّا الطلبُ ، فهو يدلُّ على ابتغاء الشيء[٣٩] ، وهو قريبٌ من المعنى الذي ذكره التهانوي في كشَّافه لمعنى الطلب ؛ وهو ((محبة حصول الشيء على وجه يقتضي السعي في تحصيله لولا مانع من الاستحالة والبعد))[٤٠] .

إنَّ حصولَ المطاوعة ، يقتضي قيامَ الفاعل ، بعملٍ يتطلب حدوثَ أثرٍ في المفعول ، مما له استعدادٌ لذلك ، فالطلبُ على وجه السعي لحصول الشيء ، متضمنٌ للمطاوعة، ومِنْ ثَمَّ فإن القول بأنَّ (استنطقه) بمعنى (كلّمه) مجانبٌ للصواب؛ لأنَّ (استنطقه) طلب من القيام بفعل النطق، ولما لم يكن المفعولُ من شأنه النطق ، أمْكنه من ذلك على وجه المطاوعة ، وعلى هذا يمكنُ بيانُ دلالةِ ذلك على النحو الآتي[٤١] :

١- قد يُقال لشيءٍ إنَّه ناطق إذا دلَّ على شيءٍ آخرَ ، لذا أصاب الحكيمُ عمّن سأله : ما الناطقُ الصامتُ ؟ ، فقال : الدلائلُ المخبرةُ والعبرةُ الواعظةُ[٤٢] ، فالنطقُ هنا نطقٌ مجازي وهو الإخبار .

٢- أنْ يكون استنطقه بمعنى كلّمه ؛ لأنَّ النطقَ يعني الكلام ، ومع أنَّ الكلام لا يكون إلا للإنسان ، فقد كُلِّمَ العقل هنا لغرض آخر ، قد يكون الإشارة إلى شهادته في يوم الجزاء .

٣- أنْ يُراد من الاستنطاق هنا هو الدلالةُ الحقيقيةُ ، وهي النطق ، بمعنى أنَّ اللهَ سبحانه أعطى العقلَ القدرةَ على ذلك ، وإنْ لم يكن له جوارحُ النطق ، وهذا أمرٌ ممكن ، ودليل الإمكانِ ، هوالوقوع ، كقوله تعالى : ((**وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ**))[فصلت : ٢١] ، فقد أنطق اللهُ الجلودَ وهي مما لا يقعُ منا النطقُ .

المبحث الثاني : التعارض في الدلالة الالتزامية

نوَّهنا عند تعريف الدلالة ضمناً إلى أنَّ هناك علقةً بين اللفظ والمعنى ، فمتى ما صدر اللفظُ الموضوعُ ، صدرتْ معه الدلالةُ ، وهذا يتأتى من العلم بهذه العلقة.

فمَن كان جاهلًا بها لا يمكنه تصور المعنى ، كأن يُقالُ لمن لا يعرفُ العربيةَ : إن صيغة (انفعل) تدل على المطاوعة في أحد معانيها ، كما في قولنا : كسرتُ الزجاجَ فانكسر، فهو لا يعرفُ معنى المطاوعة - التأثر والتأثير- في هذه الصيغة لا ذهنًا ولا واقعًا خارجيًا ، ومن ثَمَّ لا يُوجِد العلاقةَ بين اللفظ ودلالته .

من هنا لا بدَّ من أنْ تكونَ هذه العلاقة واضحةً ومفهومةً ، سواء أكانت العلاقةُ بين اللفظ ومعناه على نحو دلالته على تمام معناه ، أم على لازم معناه ، كما في دلالة العلامة الإعرابية (الضمة) على المبتدأ ، فإنَّها تدلَّ على اللفظ المعرب المرفوع ، أمَّا دلالتُها على الفاعل ، والخبر ، واسم كان ، وخبر إن ، والفعل المضارع المرفوع ، ونحو ذلك ، فهي دلالةٌ خارجةٌ عن تمام المعنى ، لكنَّها ملازمةٌ للفاعل واسم كان وخبر إن والمضارع المرفوع ، وبسبب هذا التلازم سُميتْ دلالة التزامية .

فالدلالةُ الالتزاميةُ ((هي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الأصلي واللازم له ذهنًا))[٤٣] ولولا هذا التلازم لم توجد الدلالة ؛ إذ المعتبَرُ في الدلالة ، الانتقالُ من الدال (اللفظ) إلى المدلول (المعنى) ، وما يُجوِّز الانتقالَ ويُمكِّنه هو التلازمُ *** . وهذا يعني أنَّ الأصلَ في دلالة اللفظ ، هو تمام معناه الذي وُضِعَ له ، أما دلالتُه على أمرٍ خارج اللفظ ، فهو فرعٌ عليه ، مع إرادة كلِ دلالةٍ في موضعها ، وترجيحُ إحداها على الأخرى يتم بقرينة ، بل إنَّ إرادة الدلالة الالتزامية يبقى قائمًا ومرادًا وإنْ لم تكن الدلالة المطابقية مقصودةً ؛ لذ صح القول إنَّ الاستدلال بالدلالة الالتزامية ، هو استدلالٌ باللفظ على غير معناه الموضوع[٤٤]. وسيتضح هذا الأمرُ فيما قدّمه عبد الله شبر من دلالات تركيبية إنْ شاء الله تعالى .

في الحديث الوارد ((وَمَا تَرَدَّدْتُ في شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي في وَفَاةِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ))[٤٥] ، تشكل دلالة الفعل(تردد) قطب الرحى في دلالة التركيب، فالتردّد أصله (ردد) ، وتردد بمعنى حار، والرجل متردّد بمعنى حائر[٤٦]. وهنا يقع الإشكالُ؛ فكيف تجوز الحيرةُ عليه سبحانه وتعالى ؟ ، فلا بدَّ أنْ تكونَ الدلالة غيرَ الدلالة التطابقية ، ونتيجةُ ذلك وقع التعارضُ الدلالي في هذا التركيب على النحو الآتي[٤٧] :

١- إنَّ دلالةَ (التردد) هنا في اختلاف الأحوال ، لا في مقدار الآجال ، فاللهُ سبحانه يعرضُ على العبد ما يشعره بدنو أجله ، فيعرض عن الدنيا. ويُقْبِلُ على الآخرة، ثُمّ يعرض عليه ما يبسط عليه الأملُ في البقاء ، فيتوجه به الأملُ إلى بسط العيش والعملِ لإصلاح المعاش ، بما لابدَّ منه لديمومة البقاء ، ولمَّا كان العرْضُ بصورة ترددٍ خارجَ الدلالة الموضوعة ، أُطلق عليه هذا اللفظ ، فالترددُ في الأسباب

(كالمرض والفقر ، والصحة والرزق) أمرٌ خارجٌ عن الدلالة المطابقية للتردد في الأفعال .

٢- لما كان من لوازم التردد في الأفعال ، هو الإتيانُ بهذا الأمر ، ثُمَّ الإتيانُ بأمرٍ آخرَ ، وإحضار هذا الشيء ، ثم إحضار غيره ، فإنَّ هذا يقتضي أنَّ الفاعل في (التردد) هو الموافاة [٤٨] ، وهذا لازم لدلالة (التردد) ؛ لذا قيل في دلالة هذا التركيب إنَّ الله سبحانه يُورِدُ على المؤمن بحسب الموت حالًا بعد حال ؛ ليؤْثرَ المؤمنُ الموتَ ، فتقبض روحُه وهو مريدٌ للموت لا كارهاً له .

٣- إنّ الفعل (ردد) يحمل إمكانيةَ الإتيان بأفعالٍ متعددة الكم ، متغايرةِ النوع ، فشرطُ الكثرة مضمرٌ في وجود هذا الفعل (تردد) ، لذا أمكن القول إنَّ المعنى الوارد في هذا التركيب ، هو ترددُ الواردِ على حال المؤمن ، من علل ،وأمراض ، وبرد ولطف ، ورفق ، ونحو ذلك ، وعلةُ ذلك أن يرى المؤمنُ بالبر عطفَ الله سبحانه وكرمه ، فيميلَ إلى لقائه تعالى ؛ طمعًا بالبلاء والعلل .

وهكذا يتضح أنَّ المؤثرات في معنى التردد ، هي مؤثراتٌ خارجيةٌ أنشأت الفعل ، وأحالت على تعدد القراءة ، وتعدد المعنى ، لذا صحّ القولُ إنَّ لزومَ الواقع في (تردد) هو لزومٌ خارجيٌ ، حدد أفقَ التوقع في البنية التركيبية .

وفي الحديث الوارد ((لَو يَعلَمُ الناسُ ما في السِّواكِ لأَباتُوهُ مَعهُم في لِحافِهم))[٤٩]. ترسم بنية هذا التركيب لنفسها سياقًا داخليًا ، تُتحدد معه علاماتُ المعنى وتعددِه ، فهذه العلامات شكَّلتها الألفاظُ الآتية : (لو يعلم) و(في لحافهم) ، ودورانها حول مرتكزٍ واحدٍ هو (السواك) ، فهو قَطْبُ الرحى في هذا التركيب اللغوي ، وهو الذي يعطي دلالاتٍ لازمةً ، يمكن بيانُها على النحو الآتي[٥٠] :

١- يحمل القارئ الكريم تصورًا أوليًا عن السواك ، وينتقل ذهنُه إلى التوصيات الشرعية باستحباب الإتيان به في حالات متعددة ، وقوله (لو يعلم) يحمل وظيفةً نفسيةً وروحيةً ؛ للإشعار باستحباب الإتيان به قبل النوم ، أو بعده ، أو في كلتا الحالتين ؛ لملازمة اقتران السواك بالمبيت واللحاف .

٢- لما كان الإتيان بصلاة الليل ، من لوازم المؤمن المؤدي لمستحبات الشريعة. ومنها الاستياك قبل أداء صلاة الليل ، ففي هذه الدلالة إشارةٌ إلى الاستحباب المؤكد على هذا العمل (الاستياك) ، قبل أداء صلاة الليل .

٣- تشير بنيةُ (لأباتوه في لحافهم) إلى النوم ، وهي حالة الغفلة عن الِذْكر ، ففي محتويات هذا التركيب إخبارٌ عن غفلة ، إذ إنَّ من لوازم النوم الغفلة ، والدعوة إلى الاستياك ، متى وُجِدتْ الغفلةُ عن ذكر الله تعالى ، فالبنيةُ التركيبيةُ ذكرت مصداقًا للغفلة ، بيد أنَّ المورد (الاستياك) لا يتخصص بالوارد (النوم) .

وفي الحديث ((لو كان القُرآنُ في إهابٍ، ما مَسَّتْهُ النارُ))[٥١]. يبدو التعارضُ الدلالي في أداء الوحدات اللغوية ، وهي (إهاب) و(النار)،فهما اللتان تحددان التعارضَ ؛ إذ (الإهاب) ((الجلد من البقر والغنم والوحش ما لم يُدبغ))[٥٢] ، وهو مما لا تضره النارُ ، وبهذا يشكل التعارضُ فيما يأتي[٥٣] :

١- أنْ يكون الإهابُ كنايةً عن قلب الإنسان ، الحافظ للقرآن ، بحدودهِ وأحكامِه ، حلالِها وحرامِها ، فمن دخل القرآنُ قلبَه بهذه الكيفية لا تمسُّه النارُ ، بمعنى لا تحرقه نارُ جهنمَ ؛ إذ إنَّ من لوازم النار الإحراقَ .

٢- مع أنَّ الإهابَ لا تحرقه النارُ، فلو جُعِلَ القرآنُ فيه ، وأحرقتْ النارُ الإهابَ ، فإنَّ القرآنَ لا تمسه النارُ ، بل يُرفعُ إلى السماء .

٣- من خصائص القرآن الكريم الحفظُ ، سواء في اللوح المحفوظ أم في قلوب المؤمنين ، ودلالة الحفظ دلالة التزامية في هذا التركيب ؛ إذ يلزم من (ما مسته النار) الحفظ ، وعدم مساس النارِ حقيقة القرآن.

٤- إنَّ المراد من القرآن هو ألفاظُه ومعانيه ، ولا خفاءَ في امتناع أن تكونَ المعاني في إهاب ، وحينئذٍ تكون الدلالة أنَّ القرآنَ لو أمكن أن يكونَ في إهابٍ ، فيجعل فيه ويلقى في النار لما أحرقته .

٥- قد يُطلق لفظ القرآن ، ويُراد به بعضُ آياته ، كما قيل بشأن الآية ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)) [يوسف :٢] ، فالضمير في (أنزلناه)لا يعود إلى السورة نفسها ، بل إلى القرآن كله[٥٤] ، فتكون الدلالة : لو جُعلتْ بعضُ آياتِ القرآن في إهاب ، وأُحرِقَ لما مسّته النارُ ، فمن لوازم حفظِ الآيات عدمُ المساس بها .

وهكذا فالتعارضُ الدلالي هنا ، أحالت عليه العناصرُ اللغويةُ التي يتشكل منها هذا التركيبُ ، ببنيته المميزة ، بما لا يحظى بها الاستعمالُ العادي .

المبحث الثالث : التعارض في الدلالة التضمنية

وردتْ دلالةُ الإحتواء والاشتمال في معنى التضمن ، قال ابن فارس : ((ضمن ، الضاد والميم والنون أصل صحيح ، وهو جعل الشي في شيء يحويه ، من ذلك قولهم : ضمنت [الشيء] إذا جعلته في وعائه))[٥٥] ، وقال : ((ضمّن الشيءَ الشيء إذا أودعه أياه))[٥٦] ؛ لذا صح القولُ : أنا ضامنٌ بمعنى أنا كافل[٥٧]، فالضمانُ بمنزلة الوديعة .

وفي الاصطلاح تكون ((دلالة التضمن كدلالة لفظ الإنسان على ما في معناه من الحيوان أو الناطق))[٥٨] ، بمعنى أنَّ دلالة التضمن ، هي دلالة اللفظ على جزء ما وُضِعَ له ، كدلالة لفظ القرآن على سورة البقرة ، ودلالة (الكلام) على الفعل أو الاسم أو الحرف ، فسورة البقرة جزءٌ من القرآن ، والفعلُ أو الاسمُ أو الحرفُ جزءٌ من الكلام، وفي ضمنه ، فإذا أُطلِقَ لفظُ (الكلام) وأُريدَ به أحدُ أجزائه فهو انتقالٌ من تمام المعنى (الدلالة التطابقية) إلى جزء المعنى (دلالة تضمنية) ، مع وجود قرينة تدل على ذلك .

ومما تقدم يتبين أنَّ الدلالة التضمنية هي فرع الدلالة التطابقية ، وتوجد بوجودها[٥٩] دون العكس ، فدلالة لفظ (الفعل) على الحدث المقترن بزمن دلالة تطابقية ، وهي بتمام المعنى ، وهذه الدلالة مكونة من (حدث و زمن) ، ودلالة لفظ الفعل على الحدث فقط ، هي دلالة تضمنية ، وُجِدتْ بعد دلالة (الفعل) على جزئيه (الحدث والزمن) ،أما دلالةُ الزمنِ على الفعل فقط ، فلا يلزم منه دلالته على الحدث أيضًا ، بمعنى لا يدلُّ لفظُ الزمن على تمام معنى (الفعل) ، وهو الحدثُ المقترنُ بزمن ، وبهذا فإنَّ التضمنَ هنا قد يكون من طرف واحد ، فقد يدل اللفظ العام على جزء معناه ، وليس بالضرورة أن يدلَّ الجزءُ على المعنى العام .

ولابدَّ من التنويه - هنا - أنَّ اللفظ المشتمل على الدلالة التضمنية يشتمل على:

- المصاديق

- الأجزاء

- قابلية انطباق الكل على الجزء

- وجود قرينة صارفة عن إرادة تمام المعنى .

ففي الحديث ((عْرِفُوا اللهَ بِاللهِ ، وَالرَّسُولَ بِالرِّسَالَةِ، وَأُولِي الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ))[٦٠] ، تقع بنية المفردات اللغوية فيه على امتداد لبنية الأساس

وهي (المعرفة) ؛ فأنها تطرح محاولات متعددة ، في كيفية آداء المعنى داخل هذا التركيب ، فهي (المعرفة) تعطي التعارض دلالة مبثوثة في جسده ، ويمكن إبراز ذلك فيما يأتي[٦١] :

١- لمعرفة الشي أجزاء ، فتارة يُعرفُ اللهُ تعالى بوساطة أفعاله ، كالكرم والرحمة والخلق والجود ونحو ذلك ، وتارة من صفاته ، كالحياة والإرادة ونحوهما ، وهذه الأفعال والصفات موجودة في تجلياته ، والتي لا تنفك عن الظهور في كل آنٍ في الأعيان والأبدان والجواهر ؛ قال تعالى : ((يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ))[الرحمن :٢٩] ، وفي كل ظهور معرفةٌ بنحو ما ، بيد أنَّ الظهور الأتم للمعرفة ، هو معرفة أنه لا يشبه مخلوقاته في شيء ، وهي معرفة الله بالله ، لا بمخلوقاته وأفعاله وصفاته ، فأيُ معرفةٍ تنطلق من الخلق إلى الحق ، هي معرفة الحق بالواسطة ، وليست بالله تعالى ، فالمعرفة الأتم ، وإن كانت تتضمن معرفة الصفات والأفعال ، لكنَّ الأخيرتينِ لا تتضمنان الأولى ؛ لأنهما مأخوذتان من الخلق ، وتصورهما يشوبه النقصُ ؛ لارتباط الدال بالمدلول إيجادًا وبقاءً ، فكيف يتصور المادي (الإنسان) ما فوق التجرد وهو الله تعالى ؟ .

٢- وتُمثلُ المعرفةُ بطريق آخر ، وهو معرفة الله بالعقل والأنبياء والرسل والحجج ، فهو الواهب العقل ، وهو الباعث الأنبياء ، و مرسل الرسل ، واتخذ الحججَ برهانًا ، ومِن ثَمَّ فإن معرفة هذه الدلائل (الأنبياء والرسل والحجج) ، تتضمن معرفة الله ، لكنَّها معرفة غير مكتملة ؛ لأنَّ هذه الدلائلَ ترجع إليه تعالى ، فهو واهبُها ، وحاصلُ ذلك أنَّ جميع ما يُعرفُ به ينتهي إليه سبحانه .

٣- وتأخذ المعرفة بعدًا آخر ، وهو أنَّ معرفة الله تكون بما يناسب الإلوهية من التنزيه والتقديس ، فالذاتُ الإلهية مقدسة عن أنْ تنالَها أوهامُ المتوهمين ، منزهةٌ عن أفكار المخلوقين ، فلا رسمَ لها ، ولا وسمَ، ولا يحاط بها ، حتى كان النهيُ عن التفكر فيها ؛ قال تعالى : ((وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ))[آل عمران : ٣٠] .

٤- وبناءً على ما تشَّكلَ في الفقرة الثالثة ، فإنَّ المعرفةَ المتأتيةَ بالعقول معرفةٌ يشوبها الوهنُ ، وقد تُوصِلُ إلى المهالك في نتائج مقدماتها ؛ فأن نسبة ما لا يليق به تعالى ، تُوصل إلى ذلك ، ومِن ثَمَّ فإنَّ المعرفةَ الموجهَ إليها في هذا التركيب ،هي المعرفةُ بما وصف به نفسه تعالى ، فيما أنْزلَه على نبيه ، لا بما تشكَّل في عقل أفراد النوع الإنساني .

٥- وأما ما ورد في معرفة الرسول بالرسالة ، فإنَّ الرسلَ قد تُعرفُ بصفاتها ، التي هي دلائل الاستقامة ، كالصدق ، والكرم والشجاعة ، والإيثار ونحو ذلك ، ما

وُصِفتْ به الأنبياءُ والرسلُ عليهم جميعًا التحية والسلام ، بيد أنَّ بنيةَ المعرفة في هذا التركيب ، تُحيلُ على دلالة تضمنية ، يمكن بيانُها على النحو الآتي :

أ- إنَّ المعرفة - هنا - يُرادُ بها معرفةُ الرسولِ بأنَّه مرسلٌ بهذه الشريعة المقدسة ، الممثلة بالأحكام ، والعقائد ، والأخلاق ، فالرسالةُ متضمنةٌ لها .

ب- لما اقترنتْ في هذا التركيب معرفتانِ ؛ معرفة الله ومعرفة الرسول ، صح القولُ إنَّ معرفة الله تتضمن معرفةَ الرسولِ المرسل من الله برسالته ، فالمعرفةُ بالرسالة هي صنف من المعرفة بالله .

ج- ومثلما صح القولُ في الفِقْرة الرابعة ، من إرادة معرفة الله بما عرف به نفسه في كتابه ، يُقالُ هنا إنَّ معرفة الرسول لها طرقهُا ، فهي تَشْتملُ على معرفة الرسول من خلال رسالته التي جاء بها إليكم .

وفي الحديث ((مَنْ عَرَفَ نفسَه فقد عَرَفَ ربَّه))[٦٢] ، توحي جماليةُ الترتيب وبناءُ النظام في هذا التركيب ، بعلاقةٍ قائمةٍ بين الوحدات اللغوية فيه ، حتى صارت المعرفةُ الأولى موجهةٌ إلى المعرفة الثانية ، والوحدةُ الأولى (النفس) يَلْزمُ منها الوحدةُ الثانية (الرب) ؛ إذ لا تنفك الأولى عن إدارة الثانية لها ، فهي شأنٌ من شؤونه ، ومظهرٌ من مظاهره ، وهذه العلاقة صنعتْ التعارضَ الدلالي في هذا التركيب ، وسنصرف الجهدَ لبيان ذلك[٦٣] :

١- إنَّ معرفةَ النفس تتضمنُ معرفةَ الرب ، بناءً على معرفة أنَّ البدن في بعده المادي ، يصدر آثارًا متعددة ، منها المادي ، كالكتابة والغسل والأكل ونحو ذلك ، ومنها غير المادي ، كالاستدلال ، وإنشاء المفاهيم ، وترتيب المقدمات للحصول على النتائج ، ونحو ذلك مما يحتاجه لتحقيق العلم لاستمرار الحياة. وهاتي الآثار وتلك الأعمالُ لا مدحَ للبدن من القيام بها ؛ لتخلّفه عنها في بعض حالاته ، مع كماله المادي (حالة الموت الطبيعي) ، ما يدلُّ على وجود محرك لهذا البدن المادي ، يقع خلفه ويدير شؤونَه ، ومعرفةُ ذلك غير محصورة بالبدن المادي ، فالجسمُ المادي يدخلُ في ضمنه ، إذ الصفاتُ والخصائصُ مشتركةٌ بينها ، لذا صح الانتقالُ من معرفة أنَّ لهذا البدن محركًا ومدبرًا ، إلى معرفة أنَّ لعالم الأجسام مدبرًا ومحركًا ، وهو ربُه ، فمعرفةُ النفسِ تشتملُ على معرفة الرب.

٣- معرفةُ الإدارة (الربوبية) والاختيارُ في الفِقْرتينِ الأولى والثانية ، يلاحظ عليها أنَّها واحدة ، بمعنى أنَّ ما يصدرُ من البدن هو فعلٌ واحدٌ ، لذا قيل إنَّ النفسَ أحاديةُ التوجه ، ولو وُجِدتْ إدارتانِ (ربان) لصدرَ من البدن الواحد فعلانِ متعارضان ،

وهذا ما لا تراه في البدن بداهةً ، فكان على ذلك أن تكون الإدارةُ واحدةً في عالم الأجسام أيضًا ؛ ((لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)) [الأنبياء : ٢٢] .

٤- إنَّ معرفةَ النفس (الروح) على الوجه الأكمل ، غير متأتية ، فقد كثُر السؤالُ عنها ، فبقيت متكئة على الخفاء ؛ لأنها من أمر الله ؛ قال تعالى : ((وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)) [الاسراء :٨٥] ، ولما كانت معرفة النفس غير ممكنة على الوجه الأكمل تضمن ذلك أن معرفة الرب غير ممكنة على الوجه السالف .

٥- لما كان الفهمُ والمعرفةُ تضيقُ وتقصرُ في معرفة النَّفس الإنسانية في نواحي وجودها ، وأنَّها لا تُحسُّ ولا تُمسُّ ، تضمن ذلك دلالة أنَّ الرب لا مكانَ لوجوده، و لا تدْخلُ حريمَه الحواسُ الظاهرة .

٦- قد ينحسر عملُ النفس الإنسانية بالسوء ؛ ((وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي))[يوسف: ٥٣] وعلم الإنسان بها وتوجهها يدعوه إلى مجاهدتها والانشغال بذلك من خلال العمل بالأحكام الشرعية ، وهي الأحكام التي تدعو إلى المعرفة أولًا ثم العبادة ؛ إذ العبادةُ فرعُ المعرفة ، وهي الهدف الأسنى للخلق ((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ))[الذاريات : ٥٦] ، وجهاد النفس والاشتغال بالشريعة يتضمن معرفة الأحكام وربِّ الأحكام .

٧- ومحاورُ الفقرات السابقة قد توشي إلى استحالةِ معرفة النفس ، التي هي شأنٌ وجودي للرب تعالى ، فاشْتملَ ذلك على استحالةِ معرفة الرب ، فالمعرفةُ في كلتا الحالتينِ هي تعليقُ محالٍ على محالٍ .

وفي الحديث ((سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي سَنَةٌ يَأْكُلُ الْمُؤْمِنُ فِي مِعًى وَاحِدٍ وَ يَأْكُلُ الْكَافِرُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ))[٦٤] قد أُسبِغَ التعارضُ الدلالي عليه من الملفوظات التي تحمل وظائف دلالية متعددة ، على النحو الآتي[٦٥] :

١- فعلُ المؤمنِ يتضمنُ الأكلَ على وفق ما نزلتْ به الشريعةُ، وأوصتْ به الطريقةُ، وهو وجه الحلال فقط ، والكافرُ لا يبالي ما أكلَ ، ومن أينَ أكلَ وكيف أكلَ ؟ .

٢- يوجه التركيبَ سندٌ خارجي في الإشارة إلى الزهد ، فالمؤمنُ يقبل بالقليل ، ويَنْبذُ الكثير ، والكافرُ لا يأبه بالقلة المُورِثةِ للصحة والسلامة ، فالقلةُ للمؤمن صفةٌ تندرج تحت الأكل الواحد ، بمعنى أنَّ الأمعاءَ فيها القليلُ من الأكل ، وهو من نوعٌ واحدٌ .

٣- تعددُ الأمعاءِ الواردةِ في التركيب ، يتضمنُ تعددَ الأكلِ في مقابل وحدةِ الأكلِ عند المؤمن .

٤- لمّا كان الأكلُ منوطًا بالجوعِ والشهوة ، اقتضى تعددُ الأكلِ تعددَ الشهوة عند الكافر، وهي سبعةُ أضعافِ ما هي عليه عند المؤمن .

النتائج

ومما يُعرف أنَّ لكل غرسٍ ثمرةً ، تُقتطَف إذا حان حينُها ، وفي وصول البحث إلى غايته التي يرتجيها ، يمكن أنْ أضعَ بين يدي القارئ جملةً من النتائج ، استقيتُها من مضامينِه ، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- يوردُ لنا التعارضُ مسارات دلالية متعددة ، تسير بخطوات علمية وعملية في تحليل النص .

- يشكل التعارضُ الدلالي انجازًا في تصنيفات الدلالات داخل البنية التركيبية .

- إنَّ تسجيل التعارض في البنية التركيبية ، أكثر واقعية وعلمية في الأخذ بروح الممارسة العلمية ، بناءً على تعدد الإحالات ، للإجابة عن التساؤلات المطروحة على مشكلة الفهم الصحيح لبنية التركيب .

- لا ينبغي أنْ تغيبَ الدلالةُ المنتجةُ من التركيب ، مالم يدل ذلك على إرادة غيرها لأسباب منهجية .

- تتبين من التعارض الدلالي ، صلاحيةُ أنْ يكونَ التركيبُ وحدةً لسانية قابلة للوصف النحوي .

- بناءً على ما ورد في النتيجة السابقة ، يشكل التركيبُ كلامًا منجزًا متكاملًا متعدد الدلالات ، متى ما توافرتْ فيه قابليةُ التعارض الدلالي .

- تصورُ الدلالة وأدواتِ إنتاجها في بنية التركيب ، لا تخرجُ عن دائرة الموضوع في هذا التركيب ، وعندئذٍ لا يمكن تصورُ التعارض الدلالي إلا على نحو التقابل والتعادل والتعارض .

- الدلالة الالتزامية دلالةٌ ممكنة ، تتجاوزُ التصوراتِ الأولية للوضع .

- تعطي الدلالةُ الالتزامية مبرراتِ إرادة الدلالة الأخرى ، ومن ثَمَّ فهي منجزات داخلية وخارجية لبنية التركيب اللغوي .

- لا يمكن أنْ تُنتجَ الدلالةُ الالتزامية بوساطة كلمة واحدة ، مع أنَّ لهذه الكلمة فاعلَها الخاص ، وللكلمات في ضمن التركيب فاعلها الخاص أيضًا ، ومن ثَمَّ فإنَّ الدلالة المنتجة ، حاصلةٌ بفعل مجموع الوحدات المكونة للتركيب .

- وبناءً على ما ورد في الفقرتين الماضيتين ، فإنَّ التركيبَ وحدةٌ متتاليةٌ من مركبات اسمية ، أو فعلية ، أو كلاهما ذات علاقات معينة .

- الدلالة الالتزامية المنتجة ، هي دلالاتٌ متعانقةٌ فيما بينها بفعل التلازم ، وليست متقاطعة .

الهوامش

١- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس : ٢٦٦/٤ .
٢- لسان العرب ، ابن منظور : ١٦٧/٧ مادة عرض .
٣- المصدر نفسه :١٦٨/٧ ، مادة عرض
٤- المصدر نفسه :٧/ ١٨٦ مادة عرض .
٥- ينظر : المنصف ، ابن جني : ٧١/١ .
٦- ينظر : أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم ، د. أيوب جرجيس العطية : ٥٢ .
٧- أساس البلاغة ، الزمخشري :٢٩٥/١ .
٨- تاج العروس ، الزبيدي :٤٩٨/٢٨ .
٩- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، التهانوي :٧٨٧/١ .
١٠- ينظر : بيان اعجاز القرآن ، الخطابي :٢٤ .
١١- لسان العرب :٩٤/٤ مادة بني .
١٢- القاموس المحيط ،الفيروزآبادي:٢٩٩/٤ .
١٣- المصدر نفسه : ١/ ٤٣٢ مادة ركب .
١٤- ينظر : التعريفات ، الجرجاني :٦٠ .
١٥- ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٤٢٣/١ .
١٦- معجم اللغة العربية ،د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق العمل :٩٣٢/١ .
١٧- شرح الكوكب المنير ، المسمى بمختصر التحرير ،ابن النجار : ١٢٦/١ .
* الوضعُ اللغوي هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى ، والوضعُ الشرعي والعرفي هو استعمالُ اللفظِ في غير ما وُضِعَ له في اللغة استعمالاً شائعاً .
١٨- ينظر : إيضاح المبهم من معاني السلم ،الدمنهوري :٦٣ .
١٩- إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين ،ابن القيم الجوزية :٣٨٥/٢ .
٢٠- معجم مقاييس اللغة : ٤٣٩/٣ .
٢١ ينظر : المصدر نفسه :٤٤٠/٣ .
٢٢- تطور البحث الدلالي ، د. محمد حسين علي الصغير :١٧ .
** الألف واللام إن أُريدَ بهما (أل) العهدية بأن يكون النص الوارد جاء في سياق الكلام عن نساء معروفات ، فالحديثُ يشملهن فقط ، ولا يشمل غيرَهن ، وإن أُريد بـ(أل) الجنسية فإنَّ النص الوارد يشمل جنس النساء ، والتوجيه الأول قد يكون مطابقًا للنساء محل الكلام ، والثاني قد يكون نسبيًا لتخلفه في بعض النساء .

٢٣- ينظر : مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار ، عبد الله شبر : ٢٤/٢ .
٢٤- ينظر: المصدر نفسه : ٢٤/٢-٢٥ .
٢٥- لسان العرب :١٢٦/١١ مادة جمل .
٢٦- ينظر : مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار :٤٣٢/١-٤٣٣ .
٢٧- ينظر : المصدر نفسه :٤٣٣/١ .
٢٨- ينظر : لسان العرب :٢٧٥/٣ مادة عبد ، والقاموس المحيط : ٣٠٨/١ ، وتاج العروس :٣٣٣/٨-٣٣٤ .
٢٩- معجم مقاييس اللغة :٤/ ٢٠٦ .
٣٠- ينظر : مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار :٢٦/٢ .
٣١- ينظر : لسان العرب :٣٥٤/١٠ مادة نطق .
٣٢- ينظر : تاج العروس :٤٢٢/٢٦ مادة (ن ط ق) .
٣٣- ينظر : لسان العرب :١٠ /٣٥٤ مادة نطق .
٣٤- المصدر نفسه : ٣٥٤/١٠ مادة نطق .
٣٥- ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي : ٢٦٩/٣ .
٣٦- ينظر: القاموس المحيط : ٧٤٥
٣٧- المخصص ، ابن سيده : ١٧٥/١٤ .
٣٨- شرح شافية ابن الحاجب ، الاسترآبادي :١٠٣/١.
٣٩- ينظر : معجم مقاييس اللغة :٤١٧/٣ .
٤٠- كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم :١١٣٧/٢ .
٤١- ينظر : مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار : ٢٦/٢. وللمزيد من بيان التعارض الدلالي في الدلالة المطابقية ينظر : الحديث الثاني : /١ ١٨٠١٩ ، والحديث الخامس :١م٣٥-٣٧، والحديث العاشر :٧٦/١-٧٧، والحديث التاسع عشر:١٢٠/١، والحديث الخامس والعشرين : ١٨٤/١ ، والحديث الثلاثون : ٧٦/٢ ، والحديث السادس والأربعون : ١٤٧/٢، والحديث الثاني والستون :٢م١٨٥ وغيرها .

٤٢- ينظر : المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني ٤٩٧
٤٣- علم المنطق ، المفاهيم والمصلحات ، التصورات ، أ. د. محمد حسن مهدي بخيت :١٤٠/١.

*** شرط الدلالة الالتزامية عند أهل المنطق أن يكون التلازم ذهنيًا ، أما عند علماء العربية فهو مطلق التلازم، سواء أكان عقليًا أم خارجيًا ، ينظر : اختلاف الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على معانيها وأثره في الأحكام الفقيه ، أحمد صباح ناصر الملا :١١ (أطروحة دكتوراه).

٤٤- ينظر: مصطلحات في كتب العقائد ، دراسة وتحليل ، محمد بن ابراهيم الحمد :١٥٨ .
٤٥- ينظر: مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار :/١ ٦٢ . يبدو أن هذا الحيث هو حديث قدسي ، بيد أنَّ الراوي له النبي وعُومِل معاملة الحديث النبوي من هذه الجهة .
٤٦- ينظر : لسان العرب : ١٧٤/٣ مادة ردد ، وتاج العروس :٩١/٨ ردد .
٤٧- ينظر : مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار : ٦٣/١-٦٥ .
٤٨- ينظر : معجم مقاييس اللغة : ١٠٥/٦.
٤٩- ينظر : مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار : ١٧٥/٢ .
٥٠- ينظر : المصدر نفسه :١٧٥/٢ .
٥١- ينظر : مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار : ٣١٦/٢-٣١٧.
٥٢- لسان العرب : ٢١٧/١ مادة أهب .
٥٣- ينظر: مصباح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار :٣١٦/٢-٣١٧ . وللمزيد من التعارض في الدلالة الالتزامية ينظر : الحديث السابع والعشرون :١٩٢/١ ، والحديث الثامن والعشرون :١م ١٩٧ ، والحديث الحادي والثلاثون :١م ٢٠٦ ، والحديث السابع والسبعون : ٤٢٤/١ ، والحديث التسع والسبعون :٤٢٦/١ ، والحديث مئتان واثنان وثلاثون :٢/ ٤٠٦-٤٠٧ ، والحديث مئتان وسبع وثلاثون :٢/ ٤١٥ ، والحديث مئتان وثلاثة واربعون :٤٢٣/٢ وغيرها .

٥٤- ينظر : معاني القرآن ، النحاس :٣/٣٩٥-٣٩٦ .
٥٥- معجم مقاييس اللغة :٣/ ٣٧٢ .
٥٦- تاج العروس :٣٥/٣٣٤ .
٥٧- ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري : ٦/٢١٥٥ مادة ضمن .
٥٨- الإحكام في اصول الأحكام، الآمدي :١/١٥ .
٥٩- ينظر : علم المنطق ، المفاهيم والمصطلحات ، التصورات : ١/١٤٥ .
٦٠- ينظر : مصباح الأنوار في حلِّ مشكلات الأخبار :١/٢٤ .
٦١- ينظر : المصدر نفسه :١/٢٤-٢٥.
٦٢- ينظر : المصدر نفسه: ١/٢٠٤ .
٦٣- ينظر : المصدر نفسه : ١/٢٠٤-٢٠٥ .
٦٤- ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٢٧٢ .
٦٥- ينظر: المصدر نفسه : ٢/ ٢٧٢-٢٧٣ ، وللمزيد ينظر : الحديث السادس : ١/٥٤ ، والحديث الحادي عشر:١/٨٣، والحديث الثاني عشر :١/٨٦ ، والحديث الثامن عشر : ١/١٠٧، والحديث السادس والخمسون:١/٣٦٤ ، والحديث السادس : ٢/٣٠ ، والحديث :السابع والعشرون :٢/٧٠ وغيرها .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الإحكام في أصول الأحكام ، الإمام العلامة علي بن محمد الآمدي ، علّق عليه العلّامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، المكتب الإسلامي ، ط٢، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

- أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم ، د. أيوب جرجيس العطية ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .

- أساس البلاغة ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت– لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- إعلام الموقّعين عن ربِّ العالمين ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) ، قرأه وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه وآثاره أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن الجوزي ،ط١، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٣هـ .

- إيضاح المبهم من معاني السلم شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق ، للعلامة الأخضري ، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت١١٩٢هـ) ، تحقيق أبو زيد محمود الأزهري ، دار البصائر ، ط٣، القاهرة - مصر ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٣م .

- بيان إعجاز القرآن ، أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي (ت ٣٨٨هـ) ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي و عبد القاهر الجرجاني ، حققها وعلَّق عليها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، د. ط ، مصر ، د.ت.

- تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، وزارة الإعلام ، د. ط ، دولة الكويت ، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م .

- تطور البحث الدلالي ، دراسة تطبيقية في القرآن الكريم د. محمد حسين علي الصغير ، دار المؤرخ العربي ، ط١ ، بيروت - لبنان ،١٤٢٠هـ -١٩٩٩م .

- التعريفات ، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت٨١٦هـ) ، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

- تفسير القرطبي ، المسمى الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي وغياث الحاج أحمد ، مؤسسة الرسالة ، ط١، بيروت - لبنان ،١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي النحوي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، د. ط ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح الكوكب المنير ، المسمى بمختصر التحرير ، العلّامة الشيخ محمد بن أحمد ابن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق د. محمد الرعيلي و د. نزيه حماد ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، د. ط. المملكة العربية السعودية ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- علم المنطق ، المفاهيم والمصطلحات ، الإستاذ الدكتور محمد حسن مهدي بخيت، عالم الكتب الحديث ، ط١ ، إربد – الأردن ، ٢٠١٣م .

- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي (ت٨١٧هـ) ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠٢هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د. ط ، مصر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، العلّامة محمد علي التهانوي ، تحقيق : د. علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٦م .

- لسان العرب ، أبو الفضل جمال لدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ) ، دار صادر ، د. ط ، بيروت ، د.ت .

- المُخَصَّص ، أبو الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، د. ط ، بيروت - لبنان ، د.ت .

- مصباح الأنوار في حلِّ مشكلات الأخبار، السيد عبد الله شبر(ت١٣٤٢هـ) ، مؤسسة النور للمطبوعات ، ط٢، بيروت - لبنان ،١٤٠٧هـ -١٩٨٧م

- مصطلحات في كتب العقائد ، دراسة وتحليل ، محمد بن ابراهيم الحمد ، دار ابن خزيمة ، ط١ ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

- معاني القرآن ،أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط١، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

- معجم اللغة العربية المعاصرة ، د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل ، عالم الكتب ، ط١ ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ،د. ط ، بيروت - لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المفردات في غريب القرآن ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق وضبط : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ،د. ط، بيروت - لبنان ، د.ت .

- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، ط ١، مصر،١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت - لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

الأطاريح

- إختلاف الأصوليين في طُرق دلالات الألفاظ على معانيها وأثره في الأحكام الفقهية ، أحمد صباح ناصر الملا ،أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، قسم الشريعة الإسلامية ،١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .